منظمات المجتمع المدني تختتم فعالياتها الخاصة بنتائج دراسة أصوات الفقراء

إيصال أصوات الفقراء سيساهم في تحسين أوضاعهم واستيعاب احتياجاتهم في خطة التنمية

الشبكة شريك للحكومة في تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة

صنعاء/ بشير الحزمي:

اختتمت شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية نهاية الأسبوع الماضي بالعاصمة صنعاء برنامج الفعاليات الخاصة بعرض نتائج دراسة أصوات الفقراء، وذلك بعقد ورشة عمل في وزارة الصناعة والتجارة.

وأوضحت الدكتورة عواطف الشرجبي منسقة الشبكة أن عقد هذه الورشة يأتي ختاماً لسلسلة من ورش العمل التي نفذتها الشبكة بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية بغرض نشر دراسة أصوات الفقراء وإيصال نتائج الدراسة إلى اصحاب المصلحة وحثهم على جعل الخطة الخمسية الرابعة للتنمية مستجيبة لاحتياجات الفقراء.

وقالت إنه سبق أن نفذت الشبكة عدداً من ورش العمل المماثلة مستهدفة رئاسة مجلس الوزراء وجامعة صنعاء والسلطة المحلية في أمانة العاصمة وصنعاء وعدن وأبين ولحج وشبوة وذلك بهدف إيصال أصوات الفقراء إلى صناع القرار.

وأضافت أن أصوات وهموم الفقراء قد سمعت على مستوى أعضاء مجلس الوزراء وجامعة صنعاء والسلطة المحلية لتحفيز المشرعين ومتخذي القرار لبذل جهود في جعل الخطة الخمسية الرابعة منحازة للفقراء والمهمشين وتحقيق النمو لصالح الفقراء.

أوضحت أن شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية شريك استراتيجي للحكومة وتسعى إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة بصورة كبيرة، مشيرة إلى أن شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية تلعب دوراً مهماً في التنمية من خلال ضمان وصول أصوات الفقراء والمهمشين إلى الحكومة، وكذلك ضمان الأخذ بوجهات نظرهم في القرارات الخاصة بالسياسات، بالإضافة إلى تشجيع المساءلة والشفافية في القطاع العام عن طريق زيادة الضغوط لتحقيق الإدارة الرشيدة وكذا بناء أسس مشتركة من خلال نهج تشاركي وتعزيز استراتيجيات التنمية والمبادرات الوطنية الرامية إلى تخفيض أعداد الفقراء وتقديم الخبرة الفنية وتوفير حلول مبتكرة تتسم بالفاعلية في مواجهة المشكلات المحلية.

ولفتت إلى أن الدراسة التي تم استعراض نتائجها من خلال العديد من الفعاليات المنفذة من قبل شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية بالتعاون مع وحدة المراقبة والتقييم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم من منظمة (اوكسفام) في تسع محافظات وأربعة وعشرين مجتمعاً ريفياً وحضرياً قد اعتمدت على منهجية تقييم الفقر بالمشاركة بشكل أساسي لما تتميز به هذه المنهجية من تنوع في أدواتها وتميز في قدرتها على استيعاب قضايا وأبعاد ظاهرة الفقر، واستخدام منهجيات النقاش البؤري والمقابلات المعمقة مع فئات مختلفة من المجتمعات المستهدفة حيث تم تنفيذ (101) مجموعة نقاش بؤري (25 مجموعة رجالية، 25 مجموعة نسائية، 27 مجموعة من فئات الشباب والشابات و24 مجموعة أطفال)، وكذلك إجراء (15) مقابلة معمقة مع أفراد من السلطة المحلية وقادة المجتمع و(17) مقابلة مع قيادات مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات بالإضافة إلى عدد من دراسات الحالة الملاحظة المباشرة للفريق البحثي.

وأكدت أن إشراك المجتمع المدني في إعداد الخطط التنموية وتقييمها يخلق منهما ومسؤولية مشتركة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني حول احتياجات وتوجهات التنمية في المجتمع كما يوجه أنشطة المجتمع المدني لتتكامل مع جهود التنمية.

وقالت إن هذه الدراسة تأتي ضمن جهود إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (2011 ـ 2015م) وتهدف إلى تقديم معلومات لمعدي الخطة الرابعة بحيث يمكن استخدامها في تحسين وتوسيع وصول الخدمات للفقراء وتحسين الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

وأضافت أن الدراسة تعنى بتقييم الأثر الاجتماعي والتنموي لتطبيق سياسات وبرامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006 ـ 2010م) من منظور الفقراء موضحة أن أهمية استطلاع آراء الفقراء تكمن في كونه يؤكد مبدأ المشاركة لجميع الأطراف المعنية من الجهات الرسمية وغير الرسمية في وضع وتقييم الخطة التنموية للدولة.

وأشارت إلى أن هذه الدراسة هي الثالثة من نوعها حيث سبقتها دراستان تزامنت الدراسة الأولى مع إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 ـ 2005م وتزامنت الدراسة الثانية مع إعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006 ـ 2010م) وبالتالي فإنها إحدى المنهجيات الثابتة التي تعكس الحرص على تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية ونشر ثقافة المساءلة في المجتمعات وتقييم الجهود التنموية من منظور الفقراء.

ونوهت إلى ما خلصت إليه الدراسة من نتائج مهمة في مجالات عدة أهمها الأوضاع المعيشية للفقراء، فئات الفقراء وسماتهم، القطاعات الانتاجية والواعدة، خدمات البنية التحتية، التنمية البشرية، الشباب، تمكين المرأة، الطفولة والنشء، الحماية الاجتماعية، الحكم الجيد، المجتمع المدني.

وقالت إن نتائج الدراسة قد افضت إلى الخروج بالعديد من التوصيات المهمة لاستيعابها في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية حيث أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تبني وتنفيد سياسات وبرامج مناصرة للفقراء لتحسين مستوى معيشة الفقراء ومساعدتهم على مواجهة آثار الإصلاحات السابقة، وهذا يتطلب أن تكون سياسات النمو مناصرة للفقراء ومنحازة لتطوير التنمية الريفية المحلية لتحقيق التوازن بين النمو الحضري والريفي، خصوصاً أن غالبية الفقراء مازالوا يقطنون الريف، والتركيز على إعطاء اولوية في البرامج والسياسات لتعزيز طاقات النمو في القطاعات الانتاجية مع اعطاء اولوية لتنمية القطاعات التي تمس حياة الشريحة العريضة من الفقراء وهي الزراعة والصيد، مع تحسين مدخلات الانتاج وتشجيع خلق بدائل اقتصادية متنوعة في المجتمعات الفقيرة تمكن الشباب والنساء من الاسهام بفاعلية في النمو الاقتصادي لمجتمعاتهم، إضافة إلى ضرورة ان يستمر ويتوسع تركيز الاهتمام في الخطة الخمسية الرابعة في مجال بناء القدرات والتمكين كأسس لمحور التنمية البشرية عن طريق إعطاء اولوية لتنويع فرص التدريب المهني والتقني والبشري مع التوسع في تطوير برامج التدريب المرتبطة باحتياجات السوق والتنمية المحلية والاقليمية وخلق فرص العمل المطلوبة عبر إنشاء المشروعات الصغيرة والصغرى، وتمكين الفقراء من إدارتها بكفاءة.

أهمية التربية السكانية

أمين عبدالله إبراهيم

تبنت أغلب بلدان العالم برامج للتربية السكانية ، من بينها عدد من الأقطار العربية (15 قطراً عربياً) وهي : الأردن ، تونس ، مصر ، المغرب ، السودان ، سوريا ، اليمن ، قطر، الجزائر ، البحرين ، لبنان ، فلسطين ، موريتانيا ، الصومال وسلطنة عمان.

وتعكس هذه الأقطار العربية ثقلاً سكانياً متميزاً، حيث يشكل سكانها أكثر من 80 ٪ من مجموع سكان الوطن العربي وفق الإحصائيات السكانية المتوافرة عن الوطن العربي.

وعندما تبنت بلدان العالم وأقطاره تلك البرامج بدرجات متفاوتة من النشاط أخذت في الحسبان التوافق مع ظروفها الخاصة ، إذ يختلف معنى التربية السكانية من ثقافة إلى أخرى ، ومن بلد إلى آخر.

ولعدم وجود تطابق تام في المشكلات المرتبطة بالسكان بين أي بلدين فإن بنية وأساليب البرامج السكانية بوجه عام والتربية السكانية بوجه خاص تكون نتيجة لذلك فريدة لكل بلد ، حيث تنطوي التربية واكتساب مهارات إدارة القرارات المسؤولة والأعمال المتعلقة بالسلوك الجنسي والصحة الإنجابية ، سواء أكانت داخل المدرسة (التربية السكانية المدرسية النظامية) أو ضمن أنشطة التربية السكانية غير المدرسية.

وهكذا يعد هذان التعريفان – كما يفيد خبراء السكان والتنمية والتربية السكانية- نقلة نوعية منهجية وبدائل البرامج تنظيم الأسرة السابقة ، باعتبار أن الفرق بين الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هو أن تنظيم الأسرة يركز اساساً على تحقيق الأهداف الديموغرافية بشكل أفقي فقط من خلال السيطرة المحضة على السكان بينما أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994م ضمن خطته التنفيذية أهمية ومحورية تنظيم الأسرة ضمن رعاية صحية جنسية وانجابية متكاملة.

ويتطلب هذا الفهم الجديد منهجاً متكاملاً يركز على نوعية الخدمات واحتياجات الفرد على أن تكون صديقة للشباب والشابات ، وتأكيد خصوصية قضايا المرأة ، ومتضمنة لاحتياجات الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة والتأكيد على رؤية معرفية بقضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحق الإنجاب ، وبذلك تصبح العناصر الأساسية لهذه الرؤية وهذا الفهم الجديد اساساً للنوع الاجتماعي ، والسكان وبرامج التنمية وبرامج الصحة الإنجابية.

وهنا تؤكد الأدبيات والدراسات السكانية الصادرة عن المجلس الوطني للسكان في بلادنا أهمية التربية السكانية ومهامها والتي تكمن – على سبيل المثال –في خلق وعي مستنير بالقضايا السكانية لدى الجمهور المستهدف في المراحل الدراسية كافة ، وإدراك دوره الفاعل في تنمية المجتمع ، والتطلع لمستقبل أفضل عبر تنمية المهارات لدى الطلبة في مجال التحري عن أسباب الظواهر السكانية ونتائجها ، وحل المشكلات وتوضيح القيم ، والتخطيط وصنع القرار ، وذلك ضمن سياقات بناء المعارف وتكوين الاتجاهات الايجابية الذي ينعكس بالضرورة على جماهير المواطنين عامة ، بما يضمن إيجاد سياسة سكانية متوازنة وبيئة صحية سليمة وحياة أفضل للإنسان في أسرته ومجتمعه.

وإذا كان الهدف الأساسي من وراء أي برنامج تربوي هو مساعدة المتعلمين على اكتساب المعرفة والفهم والمهارات والمواقف التي تؤدي إلى التنمية الذاتية وخير المجتمع ، بحيث لا تخرج كفايتها المطلوبة عن الكفايات المطلوبة من المدرس ، فإن المدرسين يشكلون إحدى المدخلات الأساسية في الحصول على المعارف التعليمية والإلمام بالطرق والأساليب التدريسية واستخدام الوسائل التعليمية وتكنولوجيا الاتصال ، فضلاً عن تخصصاتهم النظرية العامة وفقاً للمواضيع التي يتناولها من خلال التحضير والتمهيد والتنفيذ والقيام بفحص دقيق لمواقفهم وقيمهم ، علاوة على قيم ومواقف الوسط الثقافي الذي يعملون فيه ، وبما يعزز كفاياتهم المعرفية والمهارية والوجدانية.

ختاماً إن مبرر وجود التربية السكانية يكمن في أن نجعل من حاجات المتعلمين وعائلاتهم ، ومن معاناتهم الاجتماعية وبيئتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، نقطة انطلاقها ونهايتها في آن واحد ، وهكذا يتحمل قطاع التربية مسؤولية العمل في مجالات التربية السكانية وديناميكية السكان ، من حيث علاقتهما بالتخطيط التربوي ، وما يتصل به من بحث ودراسة وعمل في إطار التنمية المتكاملة.

وضمن هذا التوجه نستطيع القول بأن موضوع التربية السكانية يختزل عدة جوانب من حياة الإنسان وحياة المجتمعات البشرية على حد سواء.

وقد تتقاطع بعض الأحيان اهتمامات القيمين على التربية السكانية وعلى التنمية البشرية في مجال الاهتمام بالتوعية لمواضيع التربية السكانية بالنظر إلى تعدد القضايا التي تشملها هذه التربية والى الأثر الأكيد والواسع للثقافة السكانية في سلوكيات الناس وفي مفاهيمهم وقيمهم.

منتدى دبلوماسية المياه في العالم العربي يدعو إلى إنشاء صندوق لدعم دبلوماسية المياه في المنطقة

أبوظبي : متابعات

دعا المشاركون في المنتدى الذي نظمته الأكاديمية العربية للمياه في العاصمة الإماراتية أبو ظبي تحت عنوان « النظرة المستقبلية لدبلوماسية المياه في العالم العربي بحلول عام 2030 بمناسبة اختتام الدورة التدريبية لبرنامج « دبلوماسية المياه» الذي يتزامن مع اليوم العربي للمياه إلى تعبئة الموارد المالية في المنطقة العربية وذلك من خلال إنشاء صندوق عربي إقليمي من شانه توفير الدعم المالي لدبلوماسية المياه في المنطقة على أن تشمل عضوية الصندوق جميع الدول العربية وجامعة الدول العربية.

وأوصى المشاركون بأن يتم تأسيس هذا الصندوق من خلال مساهمات الدول العربية الأعضاء والمؤسسات المالية الإقليمية العربية.. وشددت التوصيات على أهمية دمج قضايا المياه في السياسات الخارجية للدول في المنطقة العربية كما أوصى المشاركون بان تكون للدول العربية رؤية واضحة عن المفاوضات الدولية حول المياه وجميع القضايا ذات الصلة ، على أن تستند هذه الرؤية إلى إستراتيجية شاملة يتم إعدادها بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

كما دعا المشاركون إلى تنظيم المزيد من برامج بناء القدرات لتعزيز فعالية دبلوماسية المياه في المنطقة العربية ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء شبكة واسعة من دبلوماسي المياه وتنظيم ورش عمل متعددة بشكل دوري خلال السنوات المقبلة. ويمكن تمويل هذه الورش من قبل الصندوق الإقليمي العربي المقترح.

وقد شارك في البرنامج الذي امتد ثلاث دورات متتالية خلال الأشهر الستة الماضية 25 مشاركاً من المسؤولين وصناع السياسات في مجالات المياه والشؤون الخارجية يمثلون 14 دولة من مختلف أنحاء الوطن العربي.

دور المرأة في المجتمع

فايزة أحمد مشورة

النهوض بالمجتمعات يحتاج للعمل المتواصل وتسخير الوسائل المتاحة من اجل التقدم ، بمعنى أن الارتقاء بالمجتمعات سواءً في البلدان المتقدمة أم النامية يحتاج إلى تضافر الجهود والتعاون المشترك بين مختلف فئاته ، فلم يعد العمل قاصراً على جهات ومؤسسات بذاتها في سبيل بناء وتطوير المجتمع بأكمله فالحاجة الاجتماعية التي تطورت أركانها وأبعادها ازدادت في وقتنا الحاضر في ظل ظروف الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . حيث لابد من مشاركة المرأة وأن تكون هذه المشاركة حقيقية وفاعلة لتجسيد مدى أهمية الدور الذي ستقوم به للعمل الاجتماعي الجاد من اجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية عبر منظمات المجتمع المدني التي انتشرت وبشكل ملحوظ في مختلف المناطق والمحافظات.

المرأة في اليمن استطاعت أن تعكس أهمية الدور الذي تقدمه لمجتمعها والذي ينبثق من إرادة وقدرة على تحمل أعباء ومعوقات تواجدها في مختلف الأعمال المجتمعية متحدية القيود التي فرضت عليها سواءً من المجتمع أم الظروف التي تقاسيها كونها تتحمل التزامات وواجبات داخل الأسرة وفي عملها. بالإضافة إلى تحملها الضغوط النفسية التي فرضتها العادات والتقاليد التي أجبرتها على السير بخطوات بطيئة تحول دون وصولها لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة في وجود الصراعات ومحدودية الفرص الإبداعية وغياب التخطيط المهني والوظيفي هذه المشكلات تفرز النظرة السلبية للمرأة وتعيق دورها في المجتمع الذي تعيش فيه.

لهذا فالمبادرة التي تقوم بها الجهات والقيادات لدعم حقوق المرأة تفتقر إلى البرامج والتخطيط السليم المتواصل من اجل التغيير لكافة الظروف المعيقة للدور الفاعل والمتميز للمشاركة الواعية والصحيحة للمرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، ولابد أن ينبع تعزيزه من الواقع المعاش فلا تنمية بدون مشاركة فاعلة من جميع أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف المرجوة وجعل التغير واقعاً لاشعارات وكلمات على الورق بل قوانين منفذة تستطيع بها المرأة ضمان حقوقها وتنفيذ أنشطتها بفاعلية وهي تؤدي أعمالها بتمكن وقدرة على التواصل بثقة لممارسة أدوارها بصورة معرفية وجادة كي تواكب التطور. بثقافة وفكر متميز يجعلها في المقدمة لإحداث التغير الحقيقي في أسرتها و وسط مجتمعها اولاً بأول.

إن المرأة اليمنية لديها من الحكمة والمشورة في القيادة الشيء الكثير ، فما بلقيس اليمن ورجاحة عقلها ببعيد عن مسامع المؤرخين فقط ظل تاريخ قيادتها لمملكة سبأ منارة في تاريخ الأمة العربية . كما لا تغيب عنا ما جسدته أروى بنت احمد الصليحي من مثال لنضوج ورجاحة عقل المرأة اليمنية العربية الأصلية . فالمرأة اليمنية تاريخ معبر وواقعي لا يمكن تجاهله اليوم وإلا لما أضحت المرأة اليوم تناضل وتتحمل في جميع المجالات في وقتنا الحاضر بل احتلت مكانة مرموقة في الأوساط السياسية والثقافية والاقتصادية.

ونخلص إلى القول إن المرأة اليمنية لعبت وستلعب دوراً بارزاً في بناء المجتمع بالرغم من الصعوبات والضغوطات التي تواجهها في الوقت الراهن.. وستشارك الرجل في تحمل مسؤولية البناء والتنمية لأنها جزء لا يتجزأ منه فالمعوقات والكاريزمية للمرأة اليمنية ملموسة من خلال النجاحات المحققة على أرض الواقع وفي مختلف المجالات لتبرهن للعالم بأن ما تتمتع به من قوة وشجاعة ورجاحة عقل ماهو إلا سلسلة تاريخية لإثبات كيانها كحضور فاعل ومؤثر في المجتمع ومكمل أساسي لحياة الرجل.

مكون السكان في الخطة الخمسية الرابعة يركز على تخفيض معدل النمو السكاني إلى(2.8 ٪) بحلول 2015م

صنعاء/ بشير الحزمي

ركزت الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (2011 ـ 2015) في مكون السكان على تخفيض معدل النمو السكاني إلى 2.8٪ بحلول عام 2015م وذلك من خلال العديد من السياسات أهمها رفع الوعي بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية وتشجيع استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وإدماج البعد السكاني في سياسات وخطط التنمية على مستوى القطاعات والمحافظات، وتعزيز القدرات المؤسسية للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني، وتوسيع وتطوير الشراكة والتعاون في مجال العمل السكاني على المستويين الوطني والدولي، وإعداد بحوث ودراسات نوعية حول القضايا السكانية.

وأوضحت الخطة الخمسية الرابعة في مكون السكان أن تراجع معدل النمو السكاني بشكل ضئيل من 31 ٪ عام 2004م إلى 2.9 ٪ عام 2010م وتفشي ظاهرة الفقر حيث تعيش 4,.34 ٪ من السكان تحت خط الفقر، 12,4٪ يعيشون تحت خط فقر الغذاء والاستخدام المحدود لوسائل تنظيم الأسرة إلى نحو 28٪ بين النساء المتزوجات في سن الإنجاب هي من أبرز التحديات السكانية التي تواجه بلادنا.

وأشارت الخطة إلى أن قضية النمو السكاني الناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة من أهم التحديات القائمة التي تجابه جهود التنمية في اليمن ويترتب على نمو عدد السكان نمو مواز في احتياجاتهم لفرص التوظيف والغذاء والكساد والمسكن الملائم والخدمات الصحية والتعليمية في ظل عدم وجود موارد كافية تسمح بإشباع هذه الاحتياجات، وأنه في ظل محدودية الموارد التي لا تزيد بنفس زيادة عدد السكان فإن استمرار بقاء معدل النمو السكاني، عند مستويات مرتفعة هو أمر في غاية الخطورة لأن معدل النمو السكاني المرتفع سيشكل ضغطاً مستمراً على الموارد المتاحة والقابلة للاستنزاف.

وذكرت الخطة بأن عدد سكان اليمن المقيمين خلال الثلاثين سنة التي مضت تضاعف من 6 ملايين نسمة عام 1975م إلى 19.7 مليون نسمة في عام 2004م ، بعدها ازداد عدد السكان خلال فترة خطة التنمية الثالثة (2006 ـ 2010) ليصل إلى (23,.154) مليون نسمة عام 2010م و إذا استشرفنا المستقبل لفترة خمس سنوات قادمة سنجد أن عدد السكان الذي ينمو بمعدل سنوي (3٪) سيبلغ بحلول عام 2015م (26.687) مليون نسمة أي بنهاية فترة خطة التنمية الرابعة2011-2015م ولفتت إلى أن نتائج تعداد عام 2004م والإسقاطات السكانية (2005-2025م) قد أظهرت أن معظم سكان اليمن هم من الأطفال منوهة بأنه مع تراجع معدل الخصوبة انخفضت نسبة السكان في الفئة العمرية 0-15 سنة من 45 ٪ عام 2004م إلى 42.4 ٪ في عام 2010م والى 40.9 ٪ في عام 2015م ، وأن بيانات الإسقاطات السكانية تعكس تغير التركيب العمري في اتجاه انخفاض نسبة المسنين في المجتمع حيث يتوقع أن تصل نسبتهم إلى 2.9 ٪ من إجمالي السكان عام 2015م.

وتشير الخطة إلى انه وبحسب تعدادي عام 1994م و2004م تشير المؤشرات الحيوية إلى ظهور تراجع ملحوظ في معدل خصوبة المرأة (-15 45 سنة) من 7.4 مولود حي عام 1994م إلى 6.1 مولود حي عام 2004م بينما أظهرت نتائج الإسقاطات السكانية (2005م – 2025م) تراجعاً آخر في معدل الخصوبة إلى نحو 5.5 مولود حي عام 2010م ومن المتوقع أن يستمر ذلك المعدل بالانخفاض ليصل إلى نحو 4.9 مولود حي بحلول عام 2015م ومع تحسن الحالة الصحية انخفض معدل الوفيات الخام من 8.9 في الألف عام 2005م إلى 8.1 في ألف عام 2010م وانعكس ذلك في ارتفاع متوسط العمر عند الميلاد من 61.1سنة عام 2004م إلى 62.0 سنة عام 2010م.

وقد تضمنت المصفوفة التنفيذية لمكون السكان في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية والتخفيف من الفقر (2011-2015م) (الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان) عدداً من الخطط التنفيذية الرامية إلى تحقيق أهداف الخطة في مكون السكان أبرزها تنفيذ حملات توعوية حول تنظيم الأسرة ومخاطر الزواج والحمل المبكر ، وإعداد برنامج مشورة يهدف إلى توضيح أهمية المباعدة بين الولادات وتحديد مراكز لتقديم خدمات المشورة وعقد لقاءات وورش عمل حول الأمراض المنقولة جنسيا بما فيها الايدز ، وعقد ندوات توعية لرفع المعارف لخطباء المساجد حول القضايا السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، وإعداد ونشر أدلة حول مختلف القضايا السكانية ، وإصدار تقارير دورية وكتيب سنوي عن مدى تطور المؤشرات السكانية ومراجعة وتقيم الوضع الراهن لإدماج قضايا السكان في برامج التنمية ، وإعداد وتنفيذ برنامج تنفيذي للإدماج وإنشاء قاعدة البيانات والمؤشرات السكانية وتنفيذ برامج تدريب لتأهيل الكوادر بمجالات التخطيط والمراقبة والتقييم ، وتطوير قدرات ومهارات المنظمات غير الحكومية والسلطة المحلية ، وإنشاء لجان تنسيق أنشطة سكانية جديدة في بقية المحافظات ، وعقد منتدى وطني سنوي لتطوير الشراكة والتعاون المحلي والدولي ، وتنفيذ برامج التعاون الدولي والثنائي مع الدول الشقيقة والصديقة وتنفيذ الشراكة والتعاون في إطار منظمة جنوب – جنوب ، وعقد المؤتمر الوطني الخامس للسياسة السكانية ، وتنفيذ بحث ميداني حول الهجرة وتنفيذ بحث ميداني حول اللاجئين وتأثيرهم على الخدمات الاجتماعية والتشغيل وتنفيذ دراسة نوعية حول واقع السكان والتحديات السكانية في بعض المحافظات ، وتنفيذ دراسة لمعارف الشباب واتجاهاتهم حول القضايا السكانية وتنفيذ دراسة حول تأثير رسائل التوعية السكانية على خدمات تنظيم الأسرة.